

قرار

الموضوع: شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر - تحسين عمليات الكشف عنها والقضاء عليها على الصعيد العالمي

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المنعقدة في دورتها الـ 79 في الدوحة، قطر، في الفترة من 8 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2010،

إذ يساورها بالغ القلق إزاء تزايد حالات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، بما في ذلك عدد الوفيات الناجمة عنهما وتفاقم الأثر الاقتصادي والاجتماعي السلبي للإجرام المنظم في هذه الأنشطة،

وإذ تضع في اعتبارها التزام الإنتربول منذ أمد طويل بمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والاتجار بالنساء لاستغلالهن جنسيا، هذا الالتزام الذي تجسّد في قراراتين سابقين هما القرار AG-2006-RES-10 الذي يوصي بتعزيز دعم التحقيقات الدولية لمكافحة تهريب المهاجرين، والقرار AG-2005-RES-11 الذي يوصي أعضاء الإنتربول بجعل المساعدة والتحرّيز في سياق هذه الأنشطة عرضة للعقاب وبالنظر في سن قوانين فعالة بشأن الاتجار بالبشر،

وإذ تدرك تنامي جميع أشكال الجرائم المتصلة بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وأثرها السلبي، المباشر أو غير المباشر، في إنفاذ القانون والحكومة في بلدان المصدر والعبور والوجهة،

وإذ تضع في اعتبارها أن جميع البلدان الأعضاء تتضرر من جراء التزايد المطرد لحالات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين،

وإذ تضع في اعتبارها الأهمية القصوى لمكافحة ظاهرتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين على الصعيد العالمي وعلاقتها بالأشكال الأخرى من الجرائم،

وقد أحاطت علما بضرورة التعاون الاستباقي بين الوكالات على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لوضع حد لهذا الإجرام العالمي والقضاء عليه،

وإذ تقرّ بأن عددا من البلدان الأعضاء في الإنتربول قد اتخذت إجراءات وقائية ووضعت أطرا لبناء قدراتها، وبأنها تجري تحقيقات مثمرة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف،

واقترعا منها بأن الإنتربول يمكن أن يضطلع بدور رئيسي في تنسيق تدفق المعلومات على الصعيد العالمي وفي الكشف عن الشبكات أو المنظمات أو البنى الإجرامية المستخدمة في أنشطة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وفي وضع حد لأنشطتها وتفكيكها،

تحت المكاتب المركزية الوطنية على القيام، بدعم من وكالات إنفاذ القانون المعنية كافة، بزيادة تبادل المعلومات بشأن الشبكات الإجرامية والمجرمين الضالعين في جميع أشكال تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وذلك عن طريق استخدام رسالة الإنتربول الخاصة بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر،

تطلب إلى الأمانة العامة للإنترنت جمع معلومات الاستخبار والتحقيقات القيمة من الرسالة الخاصة بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر ووضع خلاصة لها وضمان توفيرها ونشرها في أوساط الكيانات المعنية عن طريق فريق الإنترنت المعني بمكافحة الاتجار بالبشر.

اعتمد